الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الوطنية
جامعة قامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

التدريس عن بعد: مقياس الفساد واخلاقيات العمل

السنة الجامعية: 2023/2022

المحور السابع: استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي

تمهيد:

تستلزم عملية مكافحة الفساد الإداري والمالي وضع برامج وتطبيق خطط وإجراءات بجدية وحزم. وتقوم الجدية على الاعتبارات التالية:

- إرادة حقيقة
- دعم سياسي
- تعبئة جماهرية ومجتمعية ومؤسسية
- مصداقية، وشفافية
- وضوح الغايات، وربطها بإصلاحات تنموية ومؤسسية
- مثابرة واستمرارية
- الحزم والجدية في التطبيق

وعلى العموم يمكن إيجاز أهم الإجراءات المساعدة على محاربة ظاهرة الفساد الإداري والمالي في الآتي:

- التركيز على التربية الدينية والأخلاقية: حيث بينت الدراسة أن من أهم الوسائل التي تفيد مكافحة الفساد الإداري هو غرس تعاليم الدين الحنيف ومقوماته في نفوس الأطفال مند الصغر، حتى يكونوا قادرين على الصمود في مواجهته والتعامل معه، وتوقية الوازع الديني في نفوس الموظفين باستمرار، حتى لا يخضعوا لإغراء الفساد الإداري والمالي، مع أهمية العودة إلى تعاليم الدين الحنيف والالتزام بها عند اختيار الموظفين، وعند تقديم الخدمة وغير ذلك من الأمور التي يرتبط
- أهمية تفعيل قانون العقوبات ومحاكمة كل من يثبت تورطه لتحقيق الردع العام في المجتمع
- إنشاء أجهزة لمكافحة الفساد و رفع كفاءة كل الجهات المنوط بها هذه العملية
- بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه وترحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، والالتزام من قبل السلطة التنفيدية على احترام احكامه .
- اعتماد سياسة التدوير الوظيفي كلما كان ذلك ممكنا خاصة في الجهات التي يمكن أن تنتشر بها الفساد نتيجة استمرار نفس الشخص فيها لمدة طويلة
- تعزيز الانتماء الوطني وذلك عن طريق بناء استراتيجية وطنية لترسيخ مفهوم المواطنة كأساس حقيقي للعلاقة بين الانسان والدولة، وذلك من خلال زيادة درجة الوعي الاجتماعي إزاء ترجيح الانتماء الوطني على الانتماءات الفرعية الأخرى.
- محاربة الفقر وتحسين مستوى المعيشة مما يقلل من التفكير في محاولة الكسب بطرق غير مشروعة
- خلق نظام فعال لخدمة المواطنين وتلقي شكاويهم مع توفير آلية لمتابعتها من الجهات المختلفة
- نشر ثقافة التمسك بالحق لدى المواطنين وتعديل نظم التوظيف والتدرج وإدخال القواعد الأخلاقية والهمنية في أداء الاعمال العامة
- إعمال القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الإفصاح عن الدمم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الاحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات
- تطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة في هذا المجال مثل الأسئلة الموجهة للوزراء وطرح المواضيع للنقاش العلني، وغجراء التحقيق والاستجواب، وطرح الثقة بالحكومة

- إعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول إلى المعلومات ومنح الحصانة للصحفيين للقيام بدورهم في نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها
- تنمية الدور الجماهيري في مكافحة الفساد من خلال برامج التوعية بهذه الآفة ومخاطرها وتكلفتها الباهضة على الوطن والمواطن، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمعاهد التعليمية والمثقفين في محاربة الفساد والقيام بدور التوعية القطاعية والجماهيرية